

111362 - قول الشیخ العثیمین فی مسأله " العذر بالجهل "

السؤال

ما قول الشیخ ابن عثیمین رحمة الله فی " العذر بالجهل " فی الشرک الأکبر ؟ فقد سمعت وقرأت له قولین مختلفین ، فقد ردّ على سائل فی " نور على الدرب " عندما سأله عن مسلمین يعبدون القبور قائلاً : هذا جهل من السائل تسمیته لهم بمسلمین ، وقول آخر يقول فیه بیقی لهم حکم الإسلام لجهلهم ، وعدم وجود من بینهم . فهل للشیخ قولان أحدهما قديم والآخر جدید تبین له الحق فیه ؟ وأی القولین هو الصحيح الذي تدعیه الأدلة الشرعیة ؟

الإجابة المفصلة

لم نستطع الوقوف على کلام الشیخ العثیمین رحمة الله الذي أشار السائل إلى وجوده فی فتاوی " نور على الدرب " ، ووقفنا على کلامه فی أكثر کتبه المطبوعة ، وفتاواه الصوتیة ، ولم نجد تعارضًا ولا تناقضًا في کلامه ، وليس هناك تراجع عن شيء قاله . ويمکننا تلخیص کلام الشیخ رحمة الله فی مسأله العذر بالجهل فی النقاط التالیة :

1. الأصل عند الشیخ رحمة الله هو العذر بالجهل ، بل يرى أنه لا يستطيع أحد أن يأتي بدليل على أن الجاهل ليس بمعذور ، ويرى أنه " لولا العذر بالجهل : لم يكن للرسول فائدة ، ولكان الناس يلزمون بمقتضی الفطرة ، ولا حاجة لإرسال الرسول ! " .
2. لا فرق في العذر بالجهل بين مسائل الاعتقاد وسائل العمل .
3. لا فرق في العذر بالجهل بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفیة ؛ لأن الظهور والخفاء أمرٌ نسبي يختلف من بينة لأخرى ، ومن شخص لآخر .
4. الكفر المخرج من الملة قد يكون بالاعتقاد أو القول أو الفعل أو الترک ، والشیخ لا يخالف فی كون ذلك مخرجاً من الملة ، ولكن الخلاف فی تنزیل وصف الكفر على الشخص المعین ، فقد يكون معذوراً فلا يكون کافراً .
5. لا يكون الشخص الفاعل للكفر کافراً إذا كان جاهلاً ، ولا يعلم حکم الشرع فی فعله ، أو سأل أحد العلماء فأفتاه بجواز فعله . ويكون کافراً إذا أقيمت عليه الحجة ، وأزيل عنہ الوهم والإشكال .
6. ليس كل من يدّعی الجهل يقبل منه ، فقد يكون عنده تفريط في التعلم ، وتهاون في السؤال ، وقد يكون فیه عناد لا يقبل الحق ولا يسعی لطلبه : فکل هؤلاء غير معذورین عند الشیخ رحمة الله ، ويیستثنى من حال المقصّرين : إذا كان لم يطّرأ على باله أن هذا الفعل محرّم ، وليس عنده من بینهه من العلماء ، ففي هذه الحال يكون معذوراً .
7. الجاهل من الكفار الأصلیین : تطّبّق علیه أحكام الكفر في الدنيا وأمره إلى الله في الآخرة ، والصحيح أنه یمتحن . والجاهل من المنتسبین للإسلام ممن وقعوا في الكفر المخرج من الملة : تطّبّق علیهم أحكام الإسلام في الظاهر ، وأمرهم إلى الله في الآخرة .
8. ذکر الشیخ رحمة الله نصوصاً من القرآن والسنّة وكلام أهل العلم على ما رجح في هذه المسألة ، وبيّن أن هذا هو مذهب الشیخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله ، خلافاً لمن فهم عنہ غير ذلك .

وإلى ذكر تفصيل ما لخسنناه من كلام الشيخ رحمة الله ، وقد نختصر فيما نقله ، ومن أراد الفائدة مكتملة فليرجع إلى ما نحيله عليه .

1. سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمة الله عن العذر بالجهل فيما يتعلق بالعقيدة ؟

فأجاب :

الاختلاف في مسألة العذر بالجهل كغيره من الاختلافات الفقهية الاجتهادية ، وربما يكون اختلافاً لفظياً في بعض الأحيان من أجل تطبيق الحكم على الشخص المعين ، أي : إن الجميع يتتفقون على أن هذا القول كفر ، أو هذا الفعل كفر ، أو هذا الترك كفر ، ولكن هل يصدق الحكم على هذا الشخص المعين لقيام المقتضي في حقه وانتفاء المانع أو لا ينطبق لفوات بعض المقتضيات ، أو وجود بعض المانع .

وذلك أن الجهل بالمكفر على نوعين :

الأول : أن يكون من شخص يدين بغير الإسلام ، أو لا يدين بشيء ، ولم يكن يخطر بباله أن دينًا يخالف ما هو عليه : فهذا تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا ، وأما في الآخرة : فأمره إلى الله تعالى ، والقول الراجح : أنه يمتحن في الآخرة بما يشاء الله عز وجل ، والله أعلم بما كانوا عاملين ، لكننا نعلم أنه لن يدخل النار إلا بذنب لقوله تعالى : (ولا يظلم ربك أحداً) .

إنما قلنا : تُجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا - وهي أحكام الكفر - لأنه لا يدين بالإسلام ، فلا يمكن أن يُعطى حكمه ، وإنما قلنا بأن الراجح أنه يمتحن في الآخرة : لأنه جاء في ذلك آثار كثيرة ذكرها ابن القيم - رحمة الله تعالى - في كتابه : " طريق الهجرتين " عند كلامه على المذهب الثامن في أطفال المشركين تحت الكلام على الطبقة الرابعة عشرة .

النوع الثاني : أن يكون من شخص يدين بالإسلام ، ولكنه عاش على هذا المكفر ، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام ، ولا نبهه أحد على ذلك : فهذا تُجري عليه أحكام الإسلام ظاهراً ، أما في الآخرة : فأمره إلى الله عز وجل ، وقد دلَّ على ذلك الكتاب ، والسنَّة ، وأقوال أهل العلم .

فمن أدلة الكتاب : قوله تعالى : (وما كنا معدين حتى نبعث رسولاً) وقوله : (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولاً يتلوا عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون) . وقوله : (رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسول) وقوله : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيفضل الله من يشاء ويهدى من يشاء) وقوله : (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقوون) وقوله : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون . أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين . أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكننا أهدى منهم فقد جاءكم بینة من ربكم وهدى ورحمة) .

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الحجة لا تقوم إلا بعد العلم والبيان .

وأما السنَّة : فهي صحيح مسلم 134/1 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلَّى الله عليه وسلم قال : (والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة - يعني : أمَّة الدُّعْوَة - يهودي ولا نصراوَي ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار) . وأما كلام أهل العلم : فقال في " المغني " (131 / 8) : " فإن كان من لا يعرف الوجوب كحديث الإسلام ، والناشئ بغير دار الإسلام ، أو بادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم : لم يحكم بكافرها " ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في " الفتاوى " (3 / 229) مجموع ابن قاسم : " إني دائمًا - ومن جالستني يعلم ذلك مني - من أعظم الناس نهياً عن أن يُنسب معين إلى تكفير ، وتفسيق ، ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقاً أخرى ، وعاصياً أخرى ، وإنني أقرر أن الله تعالى قد غفر لهذه

الأمة خطأها ، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية ، والمسائل العملية ، وما زال السلف يتنازعون في كثير من المسائل ، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بکفر ، ولا بفسق ، ولا بمعصية " .

إلى أن قال : " و كنت أبین أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتکفير من يقول كذا وكذا : فهو أيضاً حُقْ ، لكن يجب التفریق بين الإطلاق والتعيين " .

إلى أن قال : " والتکفير هو من الوعيد ، فإنه وإن كان القول تکذیباً لما قاله الرسول صلی الله عليه وسلم لكن الرجل قد يكون حديث عهد بإسلام ، أو نشأ ببادیة بعيدة ، ومثل هذا لا يکفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة ، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص ، أو سمعها ولم تثبت عنده ، أو عارضها عنده معارض آخر أو جب تأویلها وإن كان مخطناً " .

وقال شیخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (1 / 56) من " الدرر السنیة " : " وأما التکفير : فأنا أکفر من عرف دین الرسول ، ثم بعدما عرفه سبّه ، ونھی الناس عنه ، وعادی من فعله فهذا هو الذي أکفره " . وفي (ص 66) : " وأما الكذب والبهتان فقولهم : إنا نکفر بالعموم ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دینه ، فکل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دین الله ورسوله ، وإذا کنا لا نکفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر ، والصنم الذي على أحمد البدوي وأمثالهما لأجل جھلهم ، وعدم من ينبههم ، فكيف نکفر من لم يشرک بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يکفر ويقاتل ؟ ! " .

إذا كان هذا مقتضى نصوص الكتاب ، والسنّة ، وکلام أهل العلم فهو مقتضى حکمة الله تعالى ، ولطفه ، ورأفته ، فلن يعذب أحداً حتى يعذر إليه ، والعقول لا تستقل بمعرفة ما يجب لله تعالى من الحقوق ، ولو كانت تستقل بذلك لم تتوقف الحجة على إرسال الرسل .

فالاصل فيمن ينتمي للإسلام : بقاء إسلامه حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي

فالواجب قبل الحكم بالتکفير أن ينظر في أمرين :

الأمر الأول : دلالة الكتاب والسنّة على أن هذا مکفر لثلاثة يفتری على الله الكذب .

الأمر الثاني : انطباق الحكم على الشخص المعین بحيث تتم شروط التکفير في حقه ، وتنتفی الموانع .

ومن أهم الشروط أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت کفره لقوله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبین له الھدی ويتبع غير سبیل المؤمنین نوله ما تولی ونصله جهنم وساعات مصیراً) ، فاشترط للعقوبة بالنار أن تكون المشاقة للرسول من بعد أن يتبین الھدی له ، ولكن هل يشترط أن يكون عالماً بما يترتب على مخالفته من کفر أو غيره أو يکفي أن يكون عالماً بالمخالفة وإن كان جاھلاً بما يترتب عليها ؟ .

الجواب : الظاهر الثاني ؛ أي إن مجرد علمه بالمخالفة کاف في الحكم بما تقتضيه لأن النبي صلی الله عليه وسلم أوجب الكفارة على المجامع في نهار رمضان لعلمه بالمخالفة مع جھله بالکفارة ؛ ولأن الزانی المھصن العالم بتحريم الزنى يرجم وإن كان جاھلاً بما على زناه ، وربما لو كان عالماً ما زنى

والحاصل أن الجاھل معذور بما يقوله أو يفعله مما يكون کفراً ، كما يكون معذوراً بما يقوله أو يفعله مما يكون فسقاً ، وذلك بالأدلة من الكتاب والسنّة ، والاعتبار ، وأقوال أهل العلم .

" مجموع فتاوى الشیخ العثیمین " (2 / جواب السؤال 224) .

2. وسائل الشیخ رحمة الله :

قرأنا لك جواباً عن " العذر بالجهل " فيما يکفر ، ولكن نجد في كتاب " کشف الشبهات " للشیخ محمد بن عبد الوهاب عدم العذر بالجهل

، وكذلك في كتاب "التوحيد" له ، مع أنك ذكرت في جوابك أقوال الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وكذلك ابن تيمية في "الفتاوى" ،
وابن قدامة في "المغني" ، نرجو التوضيح .

فأجاب :

شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد ذكر في رسائله أنه لا يكفر أحداً مع الجهل ، وإذا كان قد ذكر في "كشف الشبهات" أنه لا عذر بالجهل : فيحمل على أن المراد بذلك الجهل الذي كان من صاحبه تفريط في عدم التعلم ، مثل أن يعرف أن هناك شيئاً يخالف ما هو عليه ، ولكن يفترط ، ويتهانون : فحينئذ لا يعذر بالجهل .

" دروس وفتاوي الحرم المكي " (عام 1411هـ ، شريط 9 ، وجه 1) .

3. وسائل الشيخ رحمه الله هل يعذر الإنسان بالجهل فيما يتعلق بالتوحيد ؟

فأجاب :

العذر بالجهل ثابت في كل ما يدين به العبد ربه ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده) حتى قال عز وجل : (رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) ؛ ولقوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) ؛ ولقوله تعالى : (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبيّن لهم ما يتقوّن) ؛ ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراوي ثم لا يؤمن بما جئت به إلا كان من أصحاب النار) ، والنصوص في هذا كثيرة ، فمن كان جاهلاً : فإنه لا يؤاخذ بجهله في أي شيء كان من أمور الدين ، ولكن يجب أن نعلم أن من الجهلة من يكون عنده نوع من العناد ، أي : إنه يذكر له الحق ، ولكنه لا يبحث عنه ، ولا يتبعه ، بل يكون على ما كان عليه أشياخه ، ومن يعظّمهم ، ويتبعهم ، وهذا في الحقيقة ليس بمعذور ؛ لأنّه قد بلغه من الحجة ما أدنى أحواله أن يكون شبهة يحتاج أن يبحث ليتبين له الحق ، وهذا الذي يعظّم من يعظّم من متبوعيه شأنه شأن من قال الله عنهم : (إنا وجدنا آباءنا على أمة وإننا على آثارهم مهتدون) ، وفي الآية الثانية : (وإننا على آثارهم مقتدون) ، فالمهم : أن الجهل الذي يعذر به الإنسان بحيث لا يعلم عن الحق ، ولا يذكر له : هو رافع للإثم ، والحكم على صاحبه بما يقتضيه عمله ، ثم إن كان ينتمي إلى المسلمين ، ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله : فإنه يعتبر منهم ، وإن كان لا ينتمي إلى المسلمين : فإن حكمه حكم أهل الدين الذي ينتمي إليه في الدنيا ، وأما في الآخرة : فإن شأنه شأن أهل الفترة ، يكون أمره إلى الله عز وجل يوم القيمة ، وأصح الأقوال فيهم : أنهم يمتحنون بما شاء الله ، فمن أطاع منهم دخل الجنة ، ومن عصى منهم دخل النار ، ولكن ليعلم أننا اليوم في عصر لا يكاد مكان في الأرض إلا وقد بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، بواسطة وسائل الإعلام المتنوعة ، واختلاط الناس بعضهم ببعض ، وغالباً ما يكون الكفر عن عناد .

" مجموع فتاوى الشيخ العثيمين " (2 / جواب السؤال رقم 222) .

4. وسائل الشيخ رحمه الله :

ما حكم من يصف الذين يعذرون بالجهل بأنهم دخلوا مع المرجئة في مذهبهم ؟ .

فأجاب :

وأما العذر بالجهل : فهذا مقتضى عموم النصوص ، ولا يستطيع أحد أن يأتي بدليل يدل على أن الإنسان لا يعذر بالجهل ، قال الله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبَعَّثَ رَسُولًا) الإسراء/15 ، وقال تعالى : (رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَئلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ) النساء/165 ، ولو لا العذر بالجهل : لم يكن للرسول فائدة ، ولكن الناس يلزمون بمقتضى الفطرة ولا حاجة لإرسال الرسول ،

فالعذر بالجهل هو مقتضى أدلة الكتاب والسنة ، وقد نص على ذلك أئمة أهل العلم : كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، لكن قد يكون الإنسان مفترطاً في طلب العلم فيأثم من هذه الناحية أي : أنه قد يتيسر له أن يتعلم ، لكن لا يهتم ، أو يقال له : هذا حرام ؛ ولكن لا يهتم ، فهنا يكون مقصراً من هذه الناحية ، ويأثم بذلك ، أما رجل عاش بين أناس يفعلون المعصية ولا يرون إلا أنها مباحة ثم نقول : هذا يأثم ، وهو لم تبلغه الرسالة : هذا بعيد ، ونحن في الحقيقة - يا إخواني - لسنا نحكم بمقتضى عواطفنا ، إنما نحكم بما تقتضيه الشريعة ، والرب عز وجل يقول : (إن رحمتي سبقت غضبي) فكيف نؤاخذ إنساناً بجهله وهو لم يطأ على باله أن هذا حرام ؟ بل إن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قال : " نحن لا نكفر الذين وضعوا صنماً على قبر عبد القادر الجيلاني وعلى قبر البدوي لجهلهم وعدم تنبيههم " .

" لقاءات الباب المفتوح " (33 / السؤال رقم 12) .

5. وقال الشيخ رحمه الله :

ولكن يبقى النظر إذا فرط الإنسان في طلب الحق ، بأن كان متهاوناً ، ورأى ما عليه الناس ففعله دون أن يبحث : فهذا قد يكون آثماً ، بل هو آثماً بالتقدير في طلب الحق ، وقد يكون غير معذور في هذه الحال ، وقد يكون معذوراً إذا كان لم يطأ على باله أن هذا الفعل مخالفة ، وليس عنده من ينبهه من العلماء ، ففي هذه الحال يكون معذوراً ، ولهذا كان القول الراجح : أنه لو عاش أحد في البدية بعيداً عن المدن ، وكان لا يصوم رمضان ظناً منه أنه ليس بواجب ، أو كان يجامع زوجته في رمضان ظناً منه أن الجماع حلال : فإنه ليس عليه قضاء ؛ لأنه جاهل ، ومن شرط التكليف بالشريعة أن تبلغ المكلف فيعلمها .

فالخلاصة إذاً : أن الإنسان يعذر بالجهل ، لكن لا يعذر في تقصيره في طلب الحق .

" لقاءات الباب المفتوح " (39 / السؤال رقم 3) .

6. وسائل الشيخ رحمه الله :

ما رأي فضيلتكم بمن يقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ثم يذبح لغير الله ، فهل يكون مسلماً ؟ مع العلم أنه نشا في بلاد الإسلام ؟

الشيخ :

الذي يتقرب إلى غير الله بالذبح له : مشرك شركاً أكبر ، ولا ينفعه قول " لا إله إلا الله " ، ولا صلاة ، ولا غيرها ، اللهم إلا إذا كان ناشئاً في بلاد بعيدة ، لا يدركون عن هذا الحكم ، فهذا معذور بالجهل ، لكن يعلم ، كمن يعيش في بلاد بعيدة يذبحون لغير الله ، ويدبحون للقبور ، ويدبحون للأولياء ، وليس عندهم في هذا بأس ، ولا علموا أن هذا شرك أو حرام : فهذا يعذر بجهله ، أما إنسان يقال له : هذا كفر ، فيقول : لا ، ولا أترك الذبح للولي : فهذا قامت عليه الحجة ، فيكون كافراً .

السائل :

فإذا نصح وقيل له : إن هذا شرك ، فهل أطلق عليه إنه " مشرك " و " كافر " ؟ .

الشيخ :

نعم ، مشرك ، كافر ، مرتد ، يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل .

السائل :

وهل هناك فرق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية ؟ .

الشيخ :

الخفيه ثبین ، مثل هذه المسألة ، لو فرضنا أنه يقول : أنا أعيش في قوم يذبحون للأولياء ، ولا أعلم أن هذا حرام : فهذا تكون خفيه ؛ لأن الخفاء والظهور أمر نسبي ، قد يكون ظاهراً عندي ما هو خفي عليك ، وظاهر عنك ما هو خفي علي .

السائل :

وكيف أقيم الحجة عليه ؟ وما هي الحجة التي أقيمتها عليه ؟ .

الشيخ :

الحجة عليه ما جاء في قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِدِلْكَ أُمْرُتُ) الأنعام/ 162 ، 163 ، وقال تعالى : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلُّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ) الكوثر/ 1 ، 2 ، فهذا دليل على أن النحر للتقرب والتعظيم عبادة ، ومن صرف عبادة لغير الله : فهو مشرك

فإذا بلغت الحجة وقيل له : هذا الفعل الذي تفعله شرك ، فَفَعَلَهُ : لم يعذر .

السائل :

إذن يعرّف ؟ .

الشيخ :

نعم ، لا بد أن يعرّف .

السائل :

هناك شبهة وهي أنه يقال : إن فعله شرك وهو ليس بمسارك ! فكيف نرد ؟ .

الشيخ :

هذا صحيح ، ليس بمسارك إذا لم تقم عليه الحجة ، أليس الذي قال : (اللهم أنت عبدي وأنا ربك) قال كفراً ؟ ومع ذلك لم يكفر ؛ لأنه أخطأ من شدة الفرح ، وأليس المكره يكره على الكفر فيكفر ظاهراً لا في قلبه ، وقلبه مطمئن بالإيمان ؟ والعلماء الذين يقولون : " كلمة كفر دون صاحبها " ، هذا إذا لم تقم عليه الحجة ، ولم نعلم عن حاله ، أما إذا علمنا عن حاله : فما الذي يبقى ؟ نقول : لا يكفر ؟ معناه : لا أحد يكون كافراً ؟ أي : لا يبقى أحد يكفر ، حتى المصلي الذي لا يصلي نقول : لا يكفر ؟ حتى ابن تيمية يقول : إذا بلغته الحجة : قامت عليه الحجة ... ولا يكفي مجرد بلوغ الحجة حتى يفهمها ؛ لأنه لو فرضنا أن إنساناً أعمجياً وقرأنا عليه القرآن صباحاً ومساءً لكن لا يدرى ما معناها : فهل قامت عليه الحجة ؟ قال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا إِلَيْهِنَّ قَوْمٌ لَيُبَيِّنُنَّ لَهُمْ) إبراهيم/ 4 .

" لقاءات الباب المفتوح " (48 / السؤال رقم 15) :

ونرجو أن يكون الأمر قد وضح ، وأن تكون قد تبيّنت حقيقة كلام الشيخ العثيمين رحمه الله ، وأنه يرى أن الأصل هو العذر بالجهل ، ويتأكد هذا في حال من يسلم حديثاً ، أو من يعيش بعيداً عن أماكن العلم ، أو من يعيش بين قوم لم يخطر ببالهم أنهم يخالفون الشرع ، وهم في الواقع واقعون بأفعالهم في الشرك الأكبر .

والله أعلم